

التحاق الطلاب بليات الجامعة وسوف يتأخر على مجموع درجاتهم الحاصلين عليها، أما التفتيشين في كل شهادة على حدة، كما تؤكد الجامعة حرصها على تحقيق رغبات الطلاب في حدود الامكان والكليات المختلفة.

وسوف يتم فتح موقع التنسيق الإلكتروني للشهادات المعالة والتأنيوة الأزهرية وباقي الشهادات اعتباراً من يوم الاثنين الموافق ٨ سبتمبر.

أعلنت جامعة القاهرة الأهلية، عن تخصيص أماكن للطلاب الأحرار في الشهادات المعالة والتأنيوة الأزهرية، على جميع كليات الجامعة، وذلك خلافاً لما كان المخصص للطلاب المعالة، على شهادة التأنيوة العامة، وأن لهم فرصاً لاتاحة الالتحاق بكل كليات الجامعة أسوة بالطلاب الحاصلين على شهادة التأنيوة العامة.

وأكدت جامعة القاهرة الأهلية، على أن

الحصاد

الرؤية الغالبة أمام عينيك



اكتشافات جديدة تعزز إنتاج مصر من الغاز .. و صحراء مصر الغربية تستقطب شركات البترول العالمية

نجاح حفر البئر الاستكشافي «شمال لوتس العميق-١»

اكتشاف نفطي فريد في الصحراء الغربية

تترقب مصر خارطة جديدة لانتاجها من البترول والغاز مع توالي الاكتشافات وخاصة في الصحراء الغربية ، وسيستغل بان شامم هذه الاكتشافات في زيادة إنتاج مصر من الغاز. وفي هذا الإطار أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية عن اكتشاف نفطي فريد في الصحراء الغربية ، بنجاح حفر البئر الاستكشافي «شمال لوتس العميق-١» التابعة لشركة عجيبة للبترول في صحراء مصر الغربية، باستثمارات من شركة «إيني» الإيطالية.

وأكدت الوزارة أن البئر يُضخف يومياً نحو ١٨٣٥ برميل من البترول الخام، و٧ ملايين قدم مكعب من الغاز، بما يعادل ٣١٠٠ برميل مكافئ، وقد تم بالفعل وضعه على خريطة الإنتاج. وتُعتبر احتياطات الكشيف بنحو ٥ ملايين برميل مكافئ. ويؤكد هذا الكشف الجديد أن الصحراء الغربية، ما زالت أرضاً واعدة بالفرص البترولية والغازية، وبين أهميتها كمقطة رئيسية جاذبة للاستثمارات ، وذلك في إطار المحر الأول من استراتيجية الوزارة لزيادة الإنتاج المحلي تدريجياً وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

يأتي هذا الكشف في أعقاب قصة نجاح أخرى شوهنتها فحفل «عجيبة» بالصحراء الغربية، حيث نجحت فِرق عمل الشركة، بالتعاون مع «إيني» الإيطالية، في إنتاج الغاز والبترول من طبقة الساجد العميقة، وهي إحدى أصعب التكوينات الجيولوجية، وذلك على عمق يتجاوز ١١ ألف قدم، وبغلافية ضعيةية تحد من إنتاجية الآبار الرئيسة التقليدية.

وبفضل التفتيش الحديثة للحفر الأفي، ولأول مرة في الصحراء الغربية، تحقق قد هذا الإنجاز في حقل شمال روزا، بإضافة ٧ ملايين قدم مكعب من الغاز يومياً، و٥٥٠ برميل زيت مكافئ. ومن هذه الطبقة، في قفزة غير مسبوقة من طبقة كانت تنتج بمعدلات تقليدية، بيد ارتفعت إنتاجية إلى ستة أضعاف، ما يفتح آفاقاً واعدة لتعميم التجربة واكتشاف المزيد من الإمكانات البترولية في الصحراء الغربية.

وفي سياق متصل، استعرض المهندس ثروت الجدي، رئيس شركة «عجيبة للبترول»، أهم مشاريع الشركة خلال الجمعية العامة للشركة، حيث أشار إلى أن الاستثمارات بلغت ٤٠٠ ملايين دولار خلال العام، مؤكداً أن الشركة حافظت على معدلات إنتاج مستقرة، بم توسط است إنتاج يتجاوز ١١٠٠ برميل زيت خام يومياً، في حين بلغ متوسط إنتاج الغاز ١٧ مليون قدم مكعب يومياً، لتصل المحصلة الإجمالية إلى أكثر من ٤ ألف برميل زيت مكافئ يومياً.

وأشار إلى أن الشركة تمكنت من تحقيق معدلات الإنتاج عن طريق فتح ٢٨ بئراً استكشافية، بالإضافة إلى بئرين عملياتها في صحراء مصر الغربية لزائدة الإنتاج استكشافيين.

كما أعلن عن بدء تشغيل محطة معالجة المياه الصناعية، التي مكنت الشركة من إعادة حفر كامل المياه الصناعية في الخزانات الناضبة، في إنجاز بيئي متميز. وفي سياق آخر، أعرب فراتشيسكو جاسباري، رئيس شركة «أويل فرتشيسكو» التابعة لشركة «إيني» الإيطالية في مصر، عن إيمان «إيني» بوجود الفرص متديرة في منطقة الصحراء الغربية، مؤكداً سعي الشركة للتوسع في مشروعاتها، بترك المنطقة الواعدة، وأن إطلاق إمكانات طبقة الساجد سيفتح المجال أمام المزيد من فرص النجاح المالية.

ولدت وزارة البترول أعلنت أول أمس الجمعة بدء تشغيل جديدين في المياه العميقة غرب الدلتا، مما أضاف نحو ٦٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي إلى إنتاج البلاد، وتسمى «بئر سافير ساوت ستيرل دي بي»، وهو الثالث الذي حُفر في إطار المرحلة ١١١٠ من مشروع تطوير غرب الدلتا في المياه العميقة باستثمارات من شركة «شل»، و١٠ مليون قدم مكعب يومياً من بئر «سكاراب دي ٤»، الذي أُعيد تشغيله بعد سنوات من التوقف.

وقالت وزارة البترول والثروة لعدين إن شركة البرانس للغاز نجحت في إضافة بئرين جديدين بالبحر المتوسط بمنطقة غرب الدلتا العميقة على خريطة إنتاج الغاز الطبيعي بإجمالي إنتاج يصل إلى ٦٠ مليون قدم مكعب يومياً.

وبعد البئر «سافير ساوت سبترال دي بي» هو البئر الثالث ضمن أبار المرحلة الحادية عشرة لإنتاج الغاز لمشروع غرب دلتا النيل العميقة ، و بدأ إنتاجه بنحو ٥٠ مليون قدم مكعب غاز يومياً و ٨٠٠ برميل مكثفات، أي ما يعادل ٩٤٠

برميل مكافئ يومياً. كما تكثفت الشركة من إعادة بئر سكارب دي ٤ لإنتاجه بعد توقف طويل، ليضيف نحو ١٠ ملايين قدم مكعب يومياً ، أي ما يعادل ١٧٠٠ برميل مكافئ يومياً.

ويأتي تشغيل هذه الآبار في إطار الخطط المستمرة لتعزيز الإنتاج المحلي للمساهمة في

الوقود، باحتياجات السوق المحلي خلال ذروة

غرفة صناعة الدواء: مصر تستهدف إنتاج ٤ مليارات وحدة دوائية سنوياً

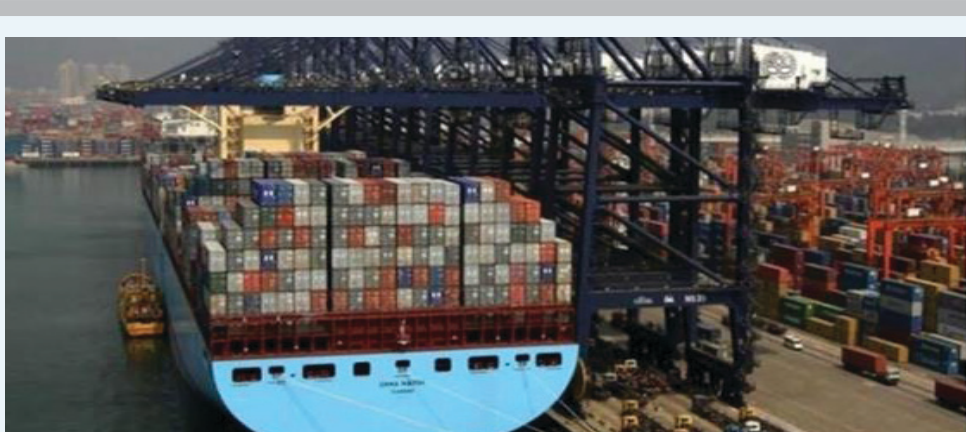
وحدة دوائية سنوياً

أكد الدكتور جمال الببتي، رئيس غرفة صناعة الدواء ومستحضرات التجميل، أن مصر تستهدف إنتاج ٤ مليارات وحدة دوائية سنوياً، بينما تصل القدرة الإنتاجية للمصانع العاملة إلى ٨ مليارات وحدة، وهو ما يعكس قدرة القطاع على تلبية الطلب المحلي والتوسع في التصدير.

وقال جمال الببتي - في تصريحات له- أن صناعة الدواء تعد أقدم الصناعات في الشرق الأوسط وأفريقيا، مشيراً إلى أن مصر تمتلك أكبر سوق دوائية في المنطقة من

حيث عدد الوحدات المنتجة. وتابع رئيس غرفة صناعة الدواء، ومستحضرات التجميل، أن القطاع واجه تحديات خلال أعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ والنصف الأول من ٢٠٢٤ نتيجة أزمة الدولار، حيث تراجعت فترة التخزين الاستراتيجي من ٧ أشهر إلى شهر واحد فقط.

وأشار، إلى أن عدد المصانع العاملة في السوق المصرية تغطي ٩١,٥٪ من احتياجات السوق المحلي، فيما لا يتجاوز نصيب الواردات ٨,٥٪ من الوحدات.



مصر علي طريق زيادة تجارة الترانزيت عربيا وإقليميا

الدولة المصرية تحتل المركز الـ ٥٧ على مستوى العالم من بين ١٣٩ دولة في مؤشرات أداء اللوجستيات وجهود تطوير تجارة الترانزيت تستهدف الوصول إلى ٤٠ مليون حاوية في ٢٠٣٠ ..

تمثلت مصر فرصا كبيرة تؤهلها لاستحواذ على نصيب أكبر من تجارة الترانزيت عربياً وإقليمياً، بالرغم من المنافسة الإقليمية في المساهمة بتجارة الترانزيت، وذلك بفضل الممرات التنافسية التي تتمتع بها في ضوء موقعها الجغرافي والسياسات الحكومية الداعمة لقطاع النقل واللوجستيات وتبادل البوابات.

وحسب تقرير أصدره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، حول أهم الفرص المتاحة أمام الدولة المصرية لتعزيز مكانتها كمركز تجارة الترانزيت، فإن مصر تعد مكان استراتيجي مميز لتجارة الترانزيت بفضل موقعها الجغرافي الفريد الذي يربط بين قارات أفريقيا وآسيا وأوروبا، مصحفاً أن تجارة الترانزيت مهمة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال توليد الإيرادات، وتغيير قطاع النقل، وخلق فرص عمل، وتعزيز التجارة الإقليمية والدولية.

وتلعب مركز المعلومات - إلى عدد من تجارب الدول التي نجحت في تطوير قطاع تجارة الترانزيت بها ومنها سنغافورة وهولندا وكوريا الجنوبية، على الجانب العربي الإيجابي.

أشار التقرير إلى أن العوامل الدافعة لتعزيز تجارة الترانزيت في مصر تتمثل في:

النموذج الاقتصادي: حيث يزداد الاعتماد بتقليل سلاسل الإمداد العالمية الطويلة والمعقدة والتحول نحو سلاسل إمداد إقليمية أقصر وأكثر مرونة، وهذا التحول يزيد من أهمية الدول التي تقع على مفترقات طرق التجارة الإقليمية مما يجعلها مراكز لوجستية رئيسة. النمو الاقتصادي: في الأسواق الناشئة، حيث تشهد العديد من الأسواق الناشئة نمواً اقتصادياً سريعاً مما يزيد الطلب على السلع والخدمات ويوفر فرصاً كبيرة لتجارة الترانزيت.

التوسع في التجارة الإلكترونية: حيث أدى انتشار التجارة الإلكترونية إلى زيادة حجم التجارة عبر الحدود، مما يزيد الحاجة إلى بنية تحتية لوجستية فعالة لتلبية متطلبات هذا النوع من التجارة. التحولات المناخية: تسهم في زيادة الاهتمام بالاستدامة، مما يدفع الشركات إلى البحث عن طرق أكثر كفاءة وبطاقة أقل للبيئة، البضائع، مما يشكل دافعاً أمام الدول التي تستثمر في البنية التحتية الخضراء. وتحتل التقرير قممات نجاح الدولة لتعزيز مكانتها كمركز لتجارة الترانزيت وما تمتلكه مصر من إمكانات في هذا

السياق والتي تتمثل في: تقدم في مراكز مصر كجوهها لوجستية الدولية، حيث تحتل الدولة المصرية المركز الـ ٥٧ على مستوى العالم من بين ١٣٩ دولة في مؤشرات أداء اللوجستيات (LPI) الصادر عن البنك الدولي. مصر تحتل المركز الـ ٢٠٢٣ مسجلة ٣,١ نقطة، مقارنةً بالمركز الـ ٦٧ على مستوى العالم عام ٢٠١٨. وبنافعة ٨,٢ نقطة.

وتحتل مصر تقدماً في قطاع النقل البحري وهو العكس على مركز مصر في مؤشر اتصال شبكة الملاحة العالمية، حيث تحتل المركز الـ ٢٣ على مستوى العالم خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، مقارنةً بالمركز ٢٢ خلال الربع نفسه من العام السابق على. الموقع المميز الذي يزيد إمكانات التفضيلية والاضماف مصر إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية لاسلامية بالإضافة إلى جهود تطوير تجارة الترانزيت مستهدفة الوصول إلى نحو ٤٠ مليون حاوية في ٢٠٣٠. مقارنةً بنحو ٢٠ مليون حاوية سنوياً عام ٢٠٢٣.

أما عن متطلبات نجاح الدولة المصرية وللبواب المطوية لتعزيز مكانتها كمركز تجارة الترانزيت، فقد أشار المركز إلى أنها تتمثل في الاتي: الاستباقية في تطبيق الإجراءات الداعمة لتجارة الترانزيت خاصة في ظل التنافسية الإقليمية الشديدة وبحث العروض التنافسية التي تميز مصر عن غيرها من الدول.

استمرار إجراءات التحول الرقمي بالمواني لتسجيل الشحنتات والإفراج وتسديد الرسوم.

جذب الشركات متعددة الجنسيات: في اعتماد مصر كمركز لوجستية لاسلامية لإمداد الخاصة بما مثل تجرة ماليزيا مع عدد من الشركات العالمية.

الاستثمار في تطوير البنية التحتية في مصر من خلال دعم التقنيات والبنكيات الجديدة لاحتضان بيئة الأعمال سريعة النمو. توسيع مرافق البنية التحتية الجوى: بما يسهم في تحسين حجم التجارة وتعزيز مكانة مصر كمركز لوجستي مهم للبحرية الجوية. التعاون الدولي على المستوى الإقليمي في تنظيم برامج مشتركة لخدمة تجارة الترانزيت.

موقع وفرص

تجارة الترانزيت هي عملية نقل البضائع عبر أراضي الدولة من ميناء إلى آخر من قريتين. وتعتبر من القضايا الاقتصادية المهمة للدول، حيث تعد أداة مهم رئيسة للاقتصاد من خلال عدد من الإجراءات، منها توليد الإيرادات. حيث تسهم تجارة الترانزيت إيرادات هامة على خزائر فرض الرسوم والضرائب على الشحنتات المارة، وثمة إيرادات تساهم في زيادة إيرادات الدولة. فضلاً بالذكر أن تجارة الترانزيت تعتبر جزءاً من تجارة الخدمات الجديدة، والتي تولد مئات الملايين من الدولارات في الاقتصاد.

كما أن من بين الإجراءات تطوير قطاع عر اراضي الدولة من ميناء الترانزيت في مصر، وقد أشادت التقارير الدولية بالجهود التي تبذلها مصر لزيادة حجم العمله الأجنبية من هذا النشاط التجاري، وتم تحديد هدف للوصول إلى ٤٠ مليون حاوية بحلول عام ٢٠٣٠، وتزامن هذه الجهود مع جهود الدولة في جذب المستثمرين للاستثمار في مشروعات الموانئ.

وتقول إيمان مرعي الخبير بمركز الأرقام للدراسات السياسية والإستراتيجية إن مصر تعد من الوجهات الرئيسية لتجارة الترانزيت في الشرق الأوسط، نظراً لموقعها الاستراتيجي بين قارتي أفريقيا وآسيا، وقربها من الممر البحري المائي لقناة السويس، حيث تحتج مصر للشحنتات والبضائع العابرة عبر أراضيها إلى ميناء الوادي البحرية، مما يوفر فرصاً كبيرة للتجارة والاستثمار، كما تمتلك شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية والموانئ التجارية المجهزة بأحدث التقنيات. وتتمتع موانئ

مصر بصحة جيدة عالمياً فيما يتعلق بالكفاءة والاستجابة السريعة، مما يجعلها وجهة مفضلة للعديد من الشركات الدولية. وفي إطار خطة الدولة للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، وتنفيذاً لتوجهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، تواصل الحكومة تنفيذ خطة متكاملة لتطوير منظومة النقل على مستوى الجمهورية، تشمل إنشاء ٧ ممرات لوجستية متكاملة.

تهدف هذه الممرات إلى ربط مناطق الإنتاج الصناعي والزراعي والتعديني بالموانئ البحرية، سواء على البحر الأحمر أو البحر المتوسط، مروراً بالوادي الجافة والناتاط اللوجستية، وذلك من خلال شبكات الطرق والسكك الحديدية، سواء التقليدية أو القطار الكهربائي السريع.

وتشمل هذه الممرات ممر السخنة – الإسكندرية الذي يمتد من ميناء السخنة على البحر الأحمر مروراً بميناء العاشر من رمضان بالجاف والمنطقة اللوجستية.

كما يجري تنفيذ ممر العريش – طابا، الذي يبدأ من ميناء العريش على البحر المتوسط ويصل إلى ميناء طابا على خليج العقبة، ويمر بمناطق الصناعات الثقيلة في وسط سيناء، ويخدم المناطق اللوجستية الجاري إنشاؤها في الطور ورفع العوجبة والحسنة والنقب وطابا ورأس سدر وبئر العبد.

أما ممر القاهرة – الإسكندرية، فينطلق من محطة قطارات سعيد مصر في بشتيل، فيما يجري العمل كذلك في ممر طنطا – المنصورة (ديماط، الذي ينطلق من المنطقة اللوجستية في طنطا لخدمة الأعمال الزراعي والصناعي في مناطق قويسنا وديماط وكفر الزيات والمحلة المنصورة، ويربطها بديماط، الذي ينطلق من خلال حط سكك حديد طنطا – المنصورة – ديماط مروراً بالميناء الجاف في ديماط الجديدة.

كما تشمل المشروعات ممر جرجوب – السلوم الذي يبدأ من ميناء جرجوب البحري على البحر المتوسط ويصل إلى ميناء السلوم البري، وبعد هذا الميناء الأكبر برآ في مصر، ويهدف إلى تعزيز حركة التبادل التجاري مع ليبيا، ويرتبط بالشبكة اللوجستية شرق السلوم من خلال خط سكة حديد بطول ٢٢٣ كم.

سيارات ترانزيت

وتكثف وزارة النقل جهودها لجذب حملات السيارات للمواني المصرية لبدء تجارة السيارات المستوردة، خاصة بصنع الترانزيت، وتأتي تلك التفتحات في وقت تتصاعد فيه المنافسة مع موانئ الدول الجاورة.

وطالب العاملون في السوق المحلية، تنفيذ مجموعة مطالب لزيادة بضائع الترانزيت الزراعي والصناعي في مناطق قويسنا وديماط وكفر الزيات والمحلة المنصورة، ويربطها بديماط، الذي ينطلق من خلال حط سكك حديد طنطا – المنصورة – ديماط مروراً بالميناء الجاف في ديماط الجديدة.

مرواً بخفض الرسوم التي تسهلها عدد جهات، إضافة إلى تنفيذ البنية التحتية للشحن والتفريغ وفقاً للمعايير العالمية، لتقليل المخاطر خاصة «السيارات الكهربائية».

أوضح العاملون في القطاع، أن إنشاء ميناء، وخاصة محطة هاتشيسون الصينية، من شأنه أن يعزز نشاطات تداول السيارات مع الأسواق الخليجية لجانب إنشاء محطة طاقة السويح لتداول السيارات «سكات» بديماط شرق بورسعيد التي تم افتتاحها مؤخراً، والتي تعمل في «نشاط الترانزيت» بديماط شرق بورسعيد التي تم افتتاحها مؤخراً.

وأكدت الهيئة العامة للمنافسة الاقتصادية لقطاع البترول، أن مصر تمتلك فرصاً كبيرة لتجارة الترانزيت، خاصة في ظل المنافسة الإقليمية من موانئ على في منطقة المتوسط وجدة السعودية، أبرزها نغصن الأربعة التخصص.

وأشار إلى أن الارصفة المصممة خصيصاً لاستقبال سفن الروو الضخمة قليلة، ويعتبرها لا يسمح بشحن مباشر إلى السفنات المساحور أو يعاني من ضيق المساحات جانب عدم كفاية مساحات التخزين، وإيضاً قلة الغاطس وعمق الممرات الملاحية الذي لا يسمح باستقبال هذه النوعية من السيارات.

تطوير اللوجستيات

ويؤكد الدكتور أحمد اللوجستي، خبير التخطيط اللوجستي، على أهمية تطوير قطاع اللوجستيات في مصر لتحويلها إلى مركز إقليمي للتجارة والنقل البحري والترانزيت، لافتاً إلى أن تعزيز شبكات الطرق والنقل يربط مناطق الإنتاج بموانئ التصدير وأسواق الاستهلاك، مما يعزز التواصل الداخلي والإقليمي لخصر مع محطات اللوجستية الدولية.

وأكد خبير التخطيط إن الممرات اللوجستية فُكّرة مبتكرة تعزز التكامل الداخلي لخصر وتربطها بصحراء إقليميا ، وأشار إلى خطط «ميتشيسون» العالمية لإنشاء مخطي شحن في العين السخنة والديخية، صحتلين بالقطار السريع، لتكون بمثابة «قناة السويس على قضبان حديدية» مساحة ٢,٦ كيلومتر مربع، مما يعزز مكانة مصر كمركز لوجستي عالمي.

وتشدد السنوسي على سعي الحكومة لتكوين شركات استراتيجة مع كبرى شركات إدارة محطات الملاحة والطويات الملاحية العالمية بهدف جذب المزيد من السفن إلى الموانئ الخاصة وتوسيع نطاق تجارة الترانزيت ، وأضاف أن هذه الجهود تدعم تحقيق رؤية مصر لتصبح مركزاً لوجستياً وتجارياً رائداً في المنطقة.

محمد مجي الدين

• السنة السابعة عشر • الاحد 31 أغسطس 2025 • العدد 806



«الكتان» علي رادار الاهتمام الحكومي ..

حوافر جديدة لتوطين صناعته وتحرك عاجل لتقنين أوضاع زراعته في مصر

تعظيم زراعة الكتان وتحسين إنتاجية وجودة محصوله ليصبح مؤهلاً للدخول في صناعات الملابس الجاهزة والزيت والورق والأعلاف والأخشاب

يأتي هذا الاجتماع في إطار استراتيجية الحكومة لتعزيز الصناعات الزراعية والصناعية التحويلية، حيث يعد الكتان المصري من الحاصلات التي تمتلك ميزة تنافسية عالية، ويشكل الاستثمار في سلاسل القيمة الخاصة به فرصة كبيرة لزيادة الصادرات، وتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق عوائد اقتصادية بالعملة الصعبة.

زراعة وصناعات

وكان الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير الصناعة بعد أيضاً لقاء موسع مع علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي والمستثمرين والتخصصين في قطاع زراعة وتصنيع الكتان وقطاع زراعة القطن وإنتاج الزيوت لبحث سبل تطوير سلاسل القيمة الزراعية والصناعية في هذه الصناعات، وقد حضر اللقاء عدد من قيادات وزراة الصناعة والزراعة.

وأكد الوزير أن هذا اللقاء يأتي انطلاقاً من الاستراتيجية الوطنية للصناعة الهادفة إلى دعم الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، مشيراً إلى تركيز الوزارة خلال الفترة الحالية على نوعين رئيسيين من الصناعات، وهما الملابس الجاهزة، وبدءاً من الصناعات الأولية مثل القطن، الكتان، والبوليستر وغيرها، والصناعات التحويلية، بما فيها منتجات مثل الزيوت وغيرها من منتجات التصنيع الزراعي، موضحاً أن هذين القطاعين يتمتعان بإمكانات صناعية متكاملة لتوطينها محلياً، نظراً لكونهما صناعات معتمدة للاستيراد للمواد الخام والفرص العالمية، بما يسهم في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، ومن مواجهة تحديات كبيرة في تكاليف التشغيل إلى من مواجهة تحديات كبيرة في وصول القطن، تدت منافسة بين سبل تعزيز التكامل بين وزارتي الصناعة والزراعة بين المستثمرين

القيمة من الإنتاج الزراعي حتى التصنيع والتسويق، بهدف جولة المنتجات الزراعية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. كما تم استعراض أليات إنشاء منطقة صناعية متكاملة لتصنيع الزيوت، مجوزها بما يتطبه التصنيع من درجات حرارة وبرودة مناسبة، ودرجة ملوحة المياه، وكوادر عابطة مدربة، إلى جانب التأكيد على تفعيل دور الجمعيات الزراعية في مصلحة المزارعين وتعزيز الإنتاج المحلي.

وفي إطار تعزيز الصناعات الوطنية وتطوير قدرات العاملين الزراعي والصناعي، ناقش الاجتماع متطلبات تطوير صناعات الغزل والنسيج، والاستفادة من كل مكناته واستخراج القيمة الكاملة منه، حيث أكد الوزير على أهمية تدريب العاملين في هذا القطاع على أحدث الأساليب التكنولوجية لاستخدامه في التصنيع النسيجي سواء في إنتاج النسيج أو الجاهز أو زيوت الطعام والأغذية والمواد البلاستيكية المستخدمة على

مكافحة ضمن الاستفادة المثلى من كل منتج ناتج عن الكتان لتعظيم القيمة المضافة، حيث وجه الوزير مسؤولي مركز تحديث الصناعة بالبدء في إعداد دراسة شاملة ومتكاملة بالتنسيق مع العاملين في القطاع، لتحديد المعايير

والآليات التي تتيح تحقيق أعلى استفادة من الكتان، بما يعزز من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وشيوع في خلق فرص عمل متنوعة وتنمية المهارات للمواطنين، وتفعيل دورها اقتصادياً مستداماً يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز من مكانة مصر في الأسواق الدولية.

ومن جانبه، أكد علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الرؤية الاستراتيجية لزيادة الإنتاج تستهدف دفع الزراعة بالتصنيع لزيادة القيمة المضافة، موضحاً أن الكتان –الزروع مساحتها بنحو ٥٠ ألف فدان- يقوم عليه عدد من الصناعات من الغزل والنسيج إلى الزيوت والأعلاف، مشيراً إلى الزبارة البدائية لحافظة الثوابل لإنتاج مناطق صناعية متخصصة لزيادة الطلب عليه محلياً ودولياً، مؤكداً أهمية تطوير سلاسل الإنتاج والتصنيع بإشياء صناعات الجاهز، ومجمعات تجار مناطق الإنتاج لتقليل الفاقد وزيادة العائدات وفق المعايير الدولية، لافتاً إلى أن استحداث آليات توفير الأراضي الزراعية بالتنسيق مع الجمعيات الزراعية، مع العمل على تطوير قانون التعاون الزراعي بالتنسيق مع وزارة شؤون الجالس النيابية والقانونية، والتكامل مع موزع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ويؤكد التزام الدولة بدعم خطة التنمية الشاملة لتحقيق أعلى معايير الجودة والإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعي.

جدير بالذكر أن هذا التعاون بين وزارتي الصناعة والزراعة يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز التكامل بين الزراعة والصناعة، وتحويل الموارد المحلية إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية، بما يدعم الاقتصاد الوطني، ويخلق فرص عمل مستدامة، ويعزز تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ويؤكد التزام الدولة بدعم خطة التنمية الشاملة لتحقيق أعلى معايير الجودة والإنتاجية في القطاع الزراعي والصناعي.

اسامة الهياوي

حسن عبدالله ضمن قائمة جلوبال فاينانس لأفضل محافظي البنوك المركزية في العالم لعام ٢٠٢٥



الذين تمكنوا من تحقيق نتائج ملموسة، مع الحفاظ على الاستقلالية والانضباط والرؤية الاستراتيجية.

البنك الزراعي المصري يكرم أوائل الثانوية العامة ٢٠٢٥



أكد البنك الزراعي المصري حفلاً خاصاً تكريم أوائل طلاب الثانوية العامة للعام الدراسي ٢٠٢٥، تقديراً لتفوقهم وجهودهم المتميزة طوال العام. شهد الحفل حضور محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي للبنك، إلى جانب سامي عبد الصافي، وغدا مصطفى، نائب الرئيس التنفيذي، وعدد من قيادات البنك.

يعكس هذا التكريم التزام البنك الزراعي المصري برويته الاستراتيجية التي تركز على دعم التعليم والابتكار كعناصر أساسية لتحقيق التنمية. ويحرص البنك على تحفيز الشباب وتشجيع التفوقين علمياً، إيماناً منه بأنهم سواعد بناء المستقبل.

خلال الحفل، أعرب محمد أبو السعود عن سعاداته بقاء الطلاب الأوائل الذين يمثلون نماذج مشرقة ومصدر فخر منفيداً لبصائرهم وطموحهم. وانهامهم على نجاحهم، مؤكداً حرص البنك على مواصلة التنمية هذه الفعالية لتشجيعهم على مواصلة التحسين.

كما دعا الطلاب إلى الاستمرار في السعي من أجل المعرفة والابتكار والتجديد، مع التركيز على روح الابتكار وزيادة الأفعال، من أجل التحسين من جانبهم، أكد سامي عبد الصادق أهمية الاستثمار في الشباب، مؤكداً أن الاستثمار في التعليم هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وبعداً إلى ضرورة تبني سياسات داعمة للتفوقين، من خلال توفير منح دراسية، وبرامج تدريبية

الشباب والرياضة والرقابة المالية يطلقان مسابقة "Y-Champions"

للوعي المالي غير المصرفي ومواجهة الاحتيال المالي



وفي إطار التعاون المشترك بين مؤسسات الدولة لنشر الثقافة المالية، وتنفيذاً للبروتوكول الموقع بين وزارة الشباب والرياضة والهيئة العامة للرقابة المالية، أعلنت الجهات، من خلال الإدارة المركزية لتوجيهات الشباب بالوزارة والإدارة المركزية للتوعية والثقافة المالية بالبنك، عن إطلاق مسابقة "Y-Champions" (بنك الشباب للوعي المالي غير المصرفي ومواجهة الاحتيال المالي)، والتي تقام عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بمسابقة التوعية "Invest" التي أطلقتها الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتستهدف المسابقة تشجيع الشباب على المشاركة الفعالة في إنتاج محتوى توعوي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمساهمة في نشر ثقافة التعامل الآمن مع الأنشطة المالية غير المصرفية، بجانب رفع الوعي بمخاطر الاحتيال المالي وسبل الوقاية منه، مع تخصيص جوائز رمزية لتحفيز المشاركين المتميزين.

وباتى تنظيم المسابقة انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية (٢٠٢٢ - ٢٠٢٦)، التي تستهدف إلى حماية القوائم المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية من المخالين مع مستويات الوعي وتعزيز المعرفة المالية لدى المواطنين. وأضاف أن مواجهة الاحتيال المالي لا تتحقق إلا بضاضر الجهود، مشيراً إلى أن تنظيم المسابقة بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة، يأتي في إطار البروتوكول الموقع بين الجهتين لتعزيز الثقافة المالية لدى الشباب. وأكد أن الشباب يمثلون خط الدفاع الأول عن نشر الثقافة المالية ومواجهة السلوكيات الخاطئة، لافتاً إلى أن مشاركتهم في إنتاج محتوى توعوي إبداعي عبر منصة "Invest" يمثل خطوة مهمة في تحويل المعرفة المالية إلى سلوك يومي بحسب المجتمع، ويعزز قدرتهم على الاستفادة من الفرص التمويلية المشروعة لدعم مشروعاتهم الخاصة.

فيما أشار فريد إلى أن الجهود المستمرة التي تقوم بها الهيئة لحماية حقوق كافة الأطراف المتعاملة في الأسواق والأنشطة المالية غير المصرفية، وكان آخرها الإعلان عن القائمة السليبية عن الجهات والصفحات التي تمارس أنشطة مالية غير مصرفية بالمخالفة لأحكام القوانين المالية غير المصرفية، فضلاً عن الإعلان عن قائمة بكافة الجهات والشركات المخضعة من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة أي من الأنشطة المالية غير المصرفية بالإضافة إلى تطوير بريد إلكتروني لتلقي البلاغات من المواطنين بشأن الجهات غير المرخصة والتي تدعوهم للاستثمار أو التمويل أو التأمين، وذلك تنفيذاً لمحوار استراتيجية الهيئة العامة للرقابة المالية وخاصة المحور الخاص بالشمول المالي والاستثماري والتأميني.

هالة عبدالرحمن

بداية من الغد .. البنوك تفتح الحسابات مجاناً وتقدم عروض كبيرة بمناسبة عيد الفلاح

تستعد البنوك العاملة بالسوق المحلية لفتح الحسابات مجاناً وبدون حد أدنى بداية من يوم غدا الاثنين الموافق ١ سبتمبر وحتى ١٥ سبتمبر وذلك تزامناً مع عيد الفلاح واحتفالية الفلاح ، لتكون الفاعلية الرابعة للشمول المالي خلال عام ٢٠٢٥.

وتتضمن قائمة فعاليات الشمول المالي التي تحتفل بها البنوك كل عام احتفالية المرأة من ٨ إلى ٢١ مارس تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة ،

واليوم العربي للشمول المالي من ١ إلى ٣٠ إبريل ، واحتفالية الشباب من ١ إلى ١٥ أغسطس بمناسبة اليوم العالمي للشباب ، واحتفالية الفلاح من ١٥ إلى ٣١ سبتمبر بمناسبة عيد الفلاح ، واحتفالية الإخغار من ١٥ إلى ٣١ أكتوبر بمناسبة الأسبوع العالمي للشمول المالي واليوم العالمي للإسجار ، واحتفالية الأشخاص ذوي الهمم من ١ إلى ١٥ ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لذوي الهمم.

أهمها انخفاض الودائع و انتعاش الذهب و العقارات

المركزي يعود للتيسير النقدي و يخفض الفائدة ٢٪ وسط توقعات بحزمة مكاسب يجنيها الاقتصاد المصري



القرار ينشط الاقتصاد ويدعم القطاع الخاص ..ويعمل

على خفض تكلفة تمويل الموازنة العامة للدولة ..

بنكا الأهلي المصري و مصر يعلنان عن اجتماع لجنتي

الالكو لبحث أسعار الفائدة بعد قرار المركزي

ومع ذلك، لا تزال توقعات التضخم عُرضة للمخاطر سيما احتمالية تصاعد التوترات الجيوسياسية وتزايد اضطرابات السياسات التجارية.

أما على الجانب المحلي، تشير التقديرات الأولية للبنك المركزي المصري إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ مقارنة بالربعين السابقين، مدفوعاً بالمساهمات الموجبة من قطاعات الصناعات التحويلية غير البترولية والسياحية، وعلية، تشير توقعات البنك المركزي المصري إلى توسيع النشاط الاقتصادي بمعدل ٥.٤٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، ليسجل العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ معدل نمو حقيقي قدره ٤.٥٪ في المتوسط مقارنة بمعدل ٢.٢٪ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الضغوط التضخمية من جانب الطلب سوف تظل محدودة، مدعومة بالسياسة النقدية الحالية ومتسقة مع المسار النزولي المتوقع للتضخم على المدى القصير. وفيما يخص سوق العمل، فقد تراجع معدل البطالة إلى ٦.١٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ مقابل ٦.٣٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥. وفيما يتعلق بتطورات التضخم، فقد تراجع معدل السنوي للتضخم العام إلى ١٣.٩٪ في يوليو ٢٠٢٥ مقابل ١٤.٤٪ في يونيو ٢٠٢٥. وبالنسبة للتضخم الأساسي، فقد ظل مستقرًا عند ٨.٦٪ في يوليو ٢٠٢٥ مقابل ٨.٤٪ في يونيو ٢٠٢٥. أما على أساس شهري، فقد سجل التضخم العام سالب ٥.٥٪، والتضخم الأساسي سالب ٠.٣٪ في يوليو ٢٠٢٥. وتشير معدلات التضخم السالبة المسجلة خلال شهرين متتاليين إلى استمرار انحراف التضخم عن مساره بشكل عام، والذي جاء مدفوعاً بتراجع من العوامل أهمها تراجع حدة التطورات الشهرية للتضخم والسياسية النقدية المتبعة، مما يشير إلى تحسين توقعات التضخم.

وتتوقع التقرير إلى أن قرار البنك المركزي المصري يعبر عن قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي، موضحاً أن هذا القرار جاء، في توقيت دقيق، بعد أن نجحت الدولة في السيطرة على معدلات التضخم وتهدئة البيئة الاقتصادية لرحلة توسعية جديدة.

وأكد الدكتور رمضان معن، أستاذ الاقتصاد بكلية إدارة الأعمال، أن خفض الفائدة لم يكن مفاجئاً، بل جاء نتيجة طبيعية للتراجع للحوط في معدلات التضخم وتحسن المؤشرات الاقتصادية. وأوضح أن التضخم لنخبة التضخم السالبة المسجلة في يوليو ٢٠٢٥، وتعتبر مدلت التضخم السالبة المسجلة خلال شهرين متتاليين إلى استمرار انحراف التضخم عن مساره بشكل عام، والذي جاء مدفوعاً بتراجع من العوامل أهمها تراجع حدة التطورات الشهرية للتضخم والسياسية النقدية المتبعة، مما يشير إلى تحسين توقعات التضخم.

وتتوقع التقرير إلى أن قرار البنك المركزي المصري يعبر عن قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي، موضحاً أن هذا القرار جاء، في توقيت دقيق، بعد أن نجحت الدولة في السيطرة على معدلات التضخم وتهدئة البيئة الاقتصادية لرحلة توسعية جديدة.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن ارتفاع الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى أكثر من ٤٩ مليار دولار يعكس متانة المركز المالي للدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فضلاً عن دعمه لاستقرار العملة المحلية. كما لفت إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجاوزت حاجز ١٠ مليارات دولار مؤخرًا، ما يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في السوق المصري. وتوقع معن الإعلان عن حزم استثمارية جديدة خلال التطورات الإيجابية—إلى جانب تحسين الظروف التشغيلية لمقارنة بالأشهر السابقة، وكذا تطورات سعر الصرف الداعم—على إفساح المجال لاستثمار دورة التيسير النقدي، وبناء عليه، من المتوقع أن يواصل التضخم مساره النزولي على مدار الأفاق الزمني للتوقعات، ليقترن مع تسهيف المالي المركزي المصري بحلول الربع من عام ٢٠٢٦.

مصر والبنك الدولي .. محفظة شراكة متنوعة المجالات

تقرير للبنك الدولي يكشف : ٢٠١ مشروعا تم تحويلها منذ عام ١٩٥٩ في مصر بقيمة ٢٧,٥ مليار دولار ..

جدير بالذكر أن المحفظة الجارية للشراكة بين مصر والبنك الدولي تضم ١٣ مشروعا جارياً بقيمة تحويلات ٦,٥ مليار دولار.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ومحافظة مصر لدى مجموعة البنك الدولي، أن مصر تعتبر من الدول المؤهلة لبنك الدولي ومؤسساته التابعة، وأن الشراكة بين الجانبين على مدار عقود أسهمت في تعزيز الأولويات الوطنية والمجالات ذات الأولوية خاصة على صعيد الاستثمار في رأس المال البشري، والامن الغذائي، وتمكين القطاع الخاص. كما أن الشراكة مع البنك الدولي تقوم على الركيزة الوطنية وتتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة.

وأشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى أن الوزارة تحرص على تطوير أوجه الشراكة مع البنك بما يساهم في دعم الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في مصر، وإجراء حوكمة الإنفاق الاستثماري، موضحاً أن تمكين القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في قيادة التنمية تعد من الأولويات الشراكة مع مجموعة البنك الدولي في الفترة الحالية.

دعم للحكومة والقطاع الخاص.

كانت مجموعة البنك الدولي أعلنت في الربع الأول من العام الماضي ٢٠٢٤ أنها تعزز تقديم أكثر من ١٢ مليار دولار لصر على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بواقع ٢ مليار دولار مستجوبة إلى البرامج الحكومية، ومثلها بعدد القطع الخاص، وقالت إنه سيتم اعتماد هذه المبالغ بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للمجموعة.

وبحسب بيان للبنك الدولي، فإن هذه البرامج ستركز على زيادة فرص مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، خاصة من خلال برنامج الطروحات الحكومية.

وتكرس البيان أن برنامج تمويل سياسات التنمية، الجاري مناقشته، يعتمد على ركائز رئيسية هي: تعزيز القدرة التنافسية للبنك التجاري، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود، ودعم التمويل الأخضر. ووفق بيان البنك، سيساعد قرض تمويل سياسات التنمية المزمع الحكومة في تنفيذ سياسة ملكية الدولة والإصلاحات التي تكلل تكافؤ الفرص دعماً لنمو القطاع الخاص.

وباتى هذا البرنامج، الذي يشمل المعرفة والتطوير، تحت مظلة إطار الشراكة الاستراتيجية مع مصر للسنوات (٢٠٢٣ - ٢٠٢٦). وقالت إنه سيتم اعتماد هذه المبالغ بعد موافقة مجلس المديرين التنفيذيين في مارس ٢٠٢٣.

وتزيد قيمة محفظة عمليات و برامج ومشروعات مجموعة البنك الدولي الحالية في مصر على ٨ مليارات دولار، منها ١٠ مليارات دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ١,٩ مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، و ٠,٦ مليار دولار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

شيماء مرسى



٦,٣ مليون شخص استفاد من

المشروعات والبرامج المشتركة في مجال الأمن الغذائي والخدمات الصحية

الضخا، على التيهاب الكيد الوبائي C في البلاد، من خلال حلة ١٠٠ مليون صحة.

وتابع التقرير أنه من خلال مشروع «تحفيز زيادة الأعمال لحلق الوطائف»، فقد تم تحسين الفرص الاقتصادية للمصريين، وخاصة النساء والشباب، من خلال توفير التمويل للصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة المتكبرة، والشركات عالية النمو. وقد خلق المشروع أكثر من ٤٠٠ ألف وظيفة ودعم أكثر من ٢٠٠ ألف مستفيد — ٤٤٪ منهم من النساء و ٤٢٪ من الشباب.

التقارير الشخصية

وأوضح التقرير الصادر عن البنك الدولي، أن التحليلات الاقتصادية والتقارير الشخصية تعد من أبرز مجالات التعاون مع الحكومة، حيث تسهم في تحسين السياسات الاقتصادية، وتعزيز عملية صنع القرار القائم على الأدلة، وقد تم في هذا الصدد إنجاز العديد من التقارير من بينها تقرير «استعراض الإنفاق العام لقطاعات تنمية الإنسان في مصر».

قطاع الطاقة المتجددة

وعرض التقرير الشراكة بين الحكومة والبنك الدولي، في مجال الطاقة المتجددة، موضحاً أنه بالتعاون بين مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، تم دعم إنشاء وتنفيذ سياسة «عnergie الخضراء»، التي فتحت السوق لإنتاج الطاقة من القطاع الخاص وأدت إلى إنشاء مشروعين للطاقة الشمسية، بطاقة توليد شمسية قدرها ١٤٦٥ ميجاوات. وأسفرت الشراكة عن مجموعة البنك الدولي وعصر من إنجازات مهمة في أهداف التنمية المستدامة لصر. ورغم تحقيق الكثير، ما زال هناك المزيد مما ينبغي إنجازه. وتظل مجموعة البنك الدولي ملتزمة بمواصلة دعم مسيرة مصر نحو تحسين حياة شعبها.

أصدر البنك الدولي، تقريراً جديداً حول تطورات الشراكة الاستراتيجية مع جمهورية مصر العربية، في إطار تنفيذ إطار الشراكة القطرية للفترة من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٧، والتي تستهدف تعزيز جهود الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، سواء من خلال التحويلات التنموية الميسرة، أو الدعم الفني، والتقارير الشخصية لاختلاف مجالات الاقتصاد، وتمويل سياسات التنمية.

وتطرق التقرير إلى تطور محفظة الشراكة بين مصر والبنك الدولي، حيث تعد مصر ثالث أكبر مساهم في البنك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعد بدء البنك الدولي دعمه للبرامج التنموية في مصر عام ١٩٥٩، مسؤل البنك الدولي أكثر من ٢٠١ مشروع بقيمة ٢٧,٥ مليار دولار، مع تركيز على البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري من خلال الصحة والتعليم، والإصلاحات الاقتصادية، وتنمية القطار الخاص.

وأشار التقرير إلى إطار الشراكة القطرية الذي يجري تنفيذه للفترة من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٧، بين مصر ومجموعة البنك الدولي بهدف دعم جهود التنمية وتهدئة الظروف لتتميز بخبرا ومعرفة وشاملة، موضحاً أن الإطار يركز على تعزيز خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وتحسين نتائج راس المال البشري، وزيادة القدرة على الصمود أمام التحديات الاقتصادية والبيئية.

وكشف أنه على مدار السنوات الماضية فقد ساهمت المشروعات المشتركة بين الحكومة والبنك الدولي في توفير الخدمات الصحية والغذائية لنحو ٦,٣ مليون شخص، كما أسهمت تلك الجهود في تعزيز حصول ٣,٦ مليون طالب في المرحلتين الابتدائية والثانوية على تعليم أفضل، واستفاد ٢,٢ مليون شخص من جهود الأمن الغذائي، فضلاً عن توفير الخدمات المالية لنحو ٧٥٠ ألف شخص.

ووفقاً للتقرير فقد حصل نحو ١٠ مليون شخص على خدمات صرف صحي محسنة، إلى جانب استفادة نحو ٣,٠٢ مليون من الخدمات المطورة والوصول الآمن لخدمات النقل عبر السكك الحديدية، واستفاد ٨ ملايين شخص في صعيد مصر من خدمات البنية التحتية المطورة.

استثمار في رأس المال البشري

واستعرض التقرير الجهود المشتركة لتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، ودعم الحماية الاجتماعية من خلال مشروعات الصحة والتعليم، مشيراً إلى أن برنامج «تكافل وكراة»، يعد من أبرز البرامج المشتركة التي يتم تنفيذها مع مصر، وقد ساهم على مدار السنوات الماضية في توفير الدعم النقدي والحماية للأفراد الأسر، ووصل عدد الأسر متلقي التحويلات النقدية لنحو ١٠,٧ مليون شخص أسيرة حتى يونيو ٢٠٢٥، ما يقرب من ١٧ مليون فرد منهم من النساء، تساعد هذه التحويلات على خلق فرص أكبر على الصعيد أمام الصدمات مثل تغير المناخ، وبجائحة كوفيد-١٩، والتأثيرات الاقتصادية للأزمات الإقليمية والعالمية.

كما أشار التقرير إلى التعاون مع الحكومة لتنفيذ المبادرات الرئاسية في قطاع الصحة من بينها مبادرة

رعاية البنك المركزي المصري....

البنك الأهلي المصري يتوسع في المناطق غير المشمولة مصرفياً ويطلق القرية الرقمية في الرديسية بحري



في إطار خطته الاستراتيجية الطموحة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، يواصل البنك الأهلي المصري جهوده للوصول إلى الأماكن غير المشمولة مصرفياً لدمجها في القطاع الرسمي.

ويأتي هذا التوجه ضمن مبادرة «القرية الرقمية» بالتعاون مع شركة فيزا وتحت رعاية البنك المركزي المصري، بهدف تمكين سكان القرية من الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرقمية والحد من التعاملات النقدية التقليدية.

الرديسية... أول قرية رقمية ونموذج يحتذى به

أكد كريم سوس، الرئيس التنفيذي للجنة المصرفية والفروع بالبنك الأهلي المصري، حرص البنك على تلبية توجهات الدولة والبنك المركزي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وإصدار بطاقات فيزا للحصص المباشر والمبسطة الدفع.

تنظم ندوات تثقيفية لزيادة الوعي المصرفي، كما أشار هيثم زكي، رئيس قطاع القنوات البديلة والمدفوعات الحكومية، إلى أن البنك اتا ماكينات الصراف الآلي (ATM) في الوحدة المحلية، ومركز شباب العطاوي، ومحطة قطار إدفو، بالإضافة إلى تركيب ماكينات نقاط بيع (POS) لتسهيل المعاملات المالية وتعزيز الثقافة المصرفية.

للتصغير قرية نموذجاً رقمياً متكاملًا، تضمنت توفير وحدة مصرفية متنقلة لتقديم الخدمات المصرفية المتاحة في الفروع.

توفير حسابات ومنتجات خاصة للأفراد والشركات والنشاط الاقتصادي.

إصدار بطاقات فيزا للحصص المباشر والمبسطة الدفع.

تنظيم ندوات تثقيفية لزيادة الوعي المصرفي.

كما أشار هيثم زكي، رئيس قطاع القنوات البديلة والمدفوعات الحكومية، إلى أن البنك اتا ماكينات الصراف الآلي (ATM) في الوحدة المحلية، ومركز شباب العطاوي، ومحطة قطار إدفو، بالإضافة إلى تركيب ماكينات نقاط بيع (POS) لتسهيل المعاملات المالية وتعزيز الثقافة المصرفية.

بنك saib يمول مشروع «تاج تاور»

العاصمة الادارية بقيمة ٤,٨ مليار جنيه



أكد نجيب أن هذه الاتفاقية تأتي ضمن التزام البنك مع الشركة المصرية الدولية للإنشاء، بغرض توفير إلى أن البنك يسعى من خلال هذه الخطوة إلى تعزيز الشركات الاستراتيجية وتقديم حلول تمويلية مبتكرة جنية، لمشروع «تاج تاور» بالعاصمة الادارية الجديدة.

كما أشار إلى أن استراتيجية البنك وخطة التوسيع تستهدف منح أولوية كاملة لاختلاف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على تمويل مختلف المشروعات التنموية الكبرى كثيفة العائد، التي تساهم في خطط الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

فيما أعرب مصطفى خليل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المصرية الدولية للإنشاء، وشهدت مراسم التوقيع حضور كل من طارق عبده نائب العضو المنتدب لقطاعات الأعمال والعمليات المصرفية بالبنك، وأماني سمير، مساعد العضو المنتدب لقطاعات الائتمان المركزي والاستثمار، إلى جانب لفيف من أعضاء الإدارة العليا بالبنك وممثلي الإدارة التنفيذية بالشركة.

وقال أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، إن التمويل يأتي في إطار جهود البنك لدعم وتطوير المشروعات القارية الكبرى من خلال الشركات الرائدة في السوق العقاري المصري مثل الشركة المصرية الدولية للإنشاء، ولأسيا في ظل اهتمام الدولة بهذه المشروعات التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة ب مجال التطوير العقاري.

أعلن بنك saib عن توقيع عقد تمويل متوسط الأجل، مع الشركة المصرية الدولية للإنشاء، بغرض توفير التمويل المطلوب لمشروع «تاج تاور» بالعاصمة الادارية، بقيمة استثمارية تصل إلى ٤,٨ مليار جنيه، لمشروع «تاج تاور» بالعاصمة الادارية الجديدة.

كما أشار إلى أن استراتيجية البنك وخطة التوسيع تستهدف منح أولوية كاملة لاختلاف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على تمويل مختلف المشروعات التنموية الكبرى كثيفة العائد، التي تساهم في خطط الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

فيما أعرب مصطفى خليل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة المصرية الدولية للإنشاء، وشهدت مراسم التوقيع حضور كل من طارق عبده نائب العضو المنتدب لقطاعات الأعمال والعمليات المصرفية بالبنك، وأماني سمير، مساعد العضو المنتدب لقطاعات الائتمان المركزي والاستثمار، إلى جانب لفيف من أعضاء الإدارة العليا بالبنك وممثلي الإدارة التنفيذية بالشركة.

وقال أفضل نجيب، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك، إن التمويل يأتي في إطار جهود البنك لدعم وتطوير المشروعات القارية الكبرى من خلال الشركات الرائدة في السوق العقاري المصري مثل الشركة المصرية الدولية للإنشاء، ولأسيا في ظل اهتمام الدولة بهذه المشروعات التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن تنشيط العديد من الصناعات المرتبطة ب مجال التطوير العقاري.

مصر تستقبل أعلى «تدفقات دولارية» في تاريخها.. وخبراء يرصدون توابعها على تحركات اجنيه امام ادولار

مدبولي: مصر تسجل أعلى إيرادات دولارية شهرية في تاريخها بقيمة 8,5 مليار دولار خلال يوليو الماضي

بillion دولار، بحلول نهاية العام الحالي، ويبلغ صافي الاحتياطيات النقدية ٤٩,٠٣٦ مليون دولار في نهاية يوليو ٢٠٢٥، وفقاً لبيانات البنك المركزي.

أما هيثم الجندي الباحث الاقتصادي، فيرى أن «الخطر على الجنيه يكون عند حدوث تصاعد التوترات الجيوسياسية أو ركود اقتصادي عالمي، لكن في غياب ذلك تبقى التوقعات إيجابية تجاه الجنيه، سواء بمزبد من المكاسب أو على الأقل الاستقرار لجذب مستثمرين جدد في الحفاظ».

من جانبه توقع رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المصري، فكري الفقي، تراجع سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري بشكل تدريجي خلال العام المالي الحالي، ليقرب من قيمته الحقيقية دون مستوى ٤٠ جنيهاً.

وربط الفقي التراجع المتوقع لسعر الدولار بتحسن مرتقب لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية في مصر، في مقدمتها تراجع الدين الخارجي، وتحسن التصنيف الائتماني، بجانب النمو المتوقع لخصف مصاد إيرادات العملة الأجنبية للاقتصاد المصري.

وقال الفقي: «توجد طريقتان لحساب سعر الصرف في أي دولة، الأولى من خلال العرض والطلب، والثاني عبر قياس السعر الفعلي الحقيقي للعملة وهو مؤشر يقيس مدى قوة اقتصاد الدولة بوجه عام، ويربط سعر العملة المحلية بسعر عملات أكبر شريكا تجارياً للدولة».

وتوقع الفقي تحقيق مصر نمواً كبيراً في جميع مصادر الإيرادات بالنقد الأجنبي خلال العام المالي الحالي، مرجحاً ارتفاع الصادرات السلعية المصرية إلى نحو ٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، بالإضافة إلى نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى ٤٠ مليار دولار.

كما توقع رئيس لجنة الخطة والموازنة، ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ٣٥ مليار دولار، مدعومة بإقرار تنفيذ مشروعات كبيرة ضخمة على ساحل البحر المتوسط، أبرزها مشروع ستفذه شركة قطرية في منطقة «علم الروم» باستثمارات ٤٠ مليار دولار.

وأضاف: «مع افتتاح المتحف الكبير والرواج المتزايد لمشروعات مدبة العمين الجديدة توقع نمو عائدات السياحة لتتراوح بين ١٨ و ٢٠ مليار دولار».

بجانب ذلك، توقع الفقي ارتفاع إيرادات قناة السويس إلى ٩ مليارات دولار من خلال بحلول ٢٠٢٦، ٢٠٢٦، بجانب نمو إيرادات خدمات التعميد إلى ٩,٥ مليار دولار.

وعلى جانب الالتزامات الخارجية، أشار الفقي إلى أن الدين الخارجي أصغر مرشح للتراجع، في ظل انتهاء الدولة مباشرة استيراد الواردات العربية باستثمارات مباشرة على غرار صفقة رأس الحكمة.

وقال إنه «في حال تحويل قيمة ودائع الدول العربية لدى البنك المركزي المصري إلى استثمارات مباشرة، وتشمل ١٠,٣ مليار دولار للسعودية، و٤ مليارات دولار للكويت، ومثلها لقطر سيكون هناك انخفاض كبير في حجم الالتزامات الخارجية».

وربط الفقي تحسن التصنيف الائتماني لمصر بصرف التديتي، الخاصة والسامة من فرض صندوق النقد الدولي، قائلا: «مصر طلبت بنفسها دمج مراجعة الشريحتين معاً لكن طرح أصول من القطاع العام للاكتتاب وفقاً لمبدأ «العلامة».

وتوقع الفقي أن تنجح الدولة في تحقيق هدفها بجمع قرابة ٤ مليارات دولار من خلال برنامج الطروحات العامة قبل موعد مراجعة صندوق النقد المقبلة، وقال إن الحكومة ستستهدف زيادة مساهمة استثمارات القطاع الخاص في ٢٣٪ من حجم الاقتصاد المحلي خلال العام المالي الحالي، وهو ما يضيف مرونة في إدارة الأزمات الاقتصادية، بفضل سرعة اتخاذ القرار وقدرته على التكيف مع التحديات، مقارنة بالقطاع الحكومي الذي يتطلب إجراءات وموافقات روتينية.

وبرى الفقي أن الاقتصاد المصري يُظهر مرونة واضحة في قدرة على التعافي، رغم الصعوبات الجيوسياسية التي شهدها العالم خلال الأعوام الماضية.

ورأى أن «الهدوء المرتقب للتوترات الجيوسياسية سواء فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية أو بجهود الوصول إلى هدنة في غزة، سينعكس بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية ويعزز حجم التدفقات الأجنبية خلال الفترة المقبلة».

وأشار الفقي إلى أن تراجع مخاطر مبادلة الديون السيادية المصرية لمستويات في الأدنى منذ أكثر من ٤ أعوام من أهم المؤشرات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية وتقلص التكاليف في نفس الوقت، متوقفاً مزيد من التحسن في مؤشر المخاطر مستقبلاً.

ناصر ..

البنك المركزي يطلق صفحته الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز التواصل مع الجمهور

استقراراً في تعزيز التواصل مع الجمهور وإطلاعهم على كافة المستجدات أولاً بأول، أطلق البنك المركزي المصري صفحاته الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي.

لاستطلاع على آخر أخبار البنك، وقراراته، والتقرير الاقتصادي، وبمكتب متابعة الصفحات الرسمية على المنصات التالية:

https://www.facebook.com/centralbankofegypt

https://www.instagram.com/centralbankofegypt

https://www.linkedin.com/company/cbe

لينكران

عبر رسالة نصية إلى رقم ١٤٥٠.

وبهذا الطرح، يعزز «مصرف أبوظبي الإسلامي» - مصر «ADIB-Egypt» مكانته كأحد أبرز المصارف الإسلامية التي تقدم حلولاً مصرفية مبتكرة تتماشى مع متطلبات الحياة المعاصرة، وتساهم في دعم الأسر المصرية.



«تدفقات قياسية لتحويلات المصريين بالخارج خلال 2025/2024 بـ 36,5 مليار دولار» «فيتش» تخفض تقديرات فجوة التمويل الخارجي لمصر إلى 28,9 مليار دولار

مارس ٢٠٢٥، من ١٧,١ مليار دولار في الفترة نفسها قبل عام، نتيجة هذه التطورات.

تخفيض الفجوة التمويلية

زيادة الموارد الدولارية دفع فيتش «سوليوشن» لتخفيض تقديراتها لفجوة التمويل الخارجي لمصر خلال العام المالي الحالي بنحو ١٠ مليارات دولار لتصبح ٢٨,٩ مليار دولار مقابل ٣٨,٩ مليار دولار تقديراتها قبل ٣ أشهر.

ويرجع ذلك لانخفاض تقديراتها لسدادات الدين الخارجي إلى ١٥ مليار دولار مقابل ٢٠ مليار دولار، وتراجع عجز الحساب الجاري إلى ١٣,٩ مليار دولار مقابل تقديرات بلوغه ١٨,٩ مليار دولار.

وقالت «فيتش»، إن مصر ستغطي فجوتها الخارجية عبر إصدار سندات دولية بقيمة ٤ مليارات دولار واستثمارات من قطر بقيمة ٢,٧ مليار دولار من قروض صندوق النقد الدولي التي لم تحصل عليها بعد، وكذلك نحو ٤ مليارات دولار من البنوك الدولي، بخلاف تمويلالات الاتحاد الأوروبي.

دعم خليجي

من جانبه، أرجع زاهر خليل محلل مالي بالبورصة المصرية ارتفاع سعر الجنيه المصري، إلى «ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً من دول الخليج، مثل قطر والسعودية».

ويقول خليل إن «تحسن المباحثات حول ملف الطروحات في البورصة (تخارج الدولة من الشركات الحكومية)، وارتفاع التدفقات الدولارية نتيجة ارتفاع عائدات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج، انعكس على تحسن الاحتياطي النقدي الأجنبي».

وأضاف: السبب الثاني لتحسن أداء الجنيه هو انتعاش إيرادات الدولة بالنقد الأجنبي، خصوصاً الإيرادات السياحية، وتحويلات العاملين بالخارج، وارتفاع الاحتياطي إلى مستوى قياسي.

تدفقات قياسية لتحويلات المصريين

وأعلن البنك المركزي المصري، أن تسبوع الماضي، أن السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ شهدت تدفقات قياسية في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، حيث سجلت نحو ٣٦,٥ مليار دولار، بعدد زيادة ٦٦,٢٪ (مقابل نحو ٢١,٩ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤).

كما ارتفعت التحويلات خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ (الفترة أبريل/يونيو ٢٠٢٥) بمعدل ٢٤,٢٪ على أساس سنوي لتصل إلى نحو ١٠,٠ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٠ مليار دولار خلال الفترة أبريل/يونيو ٢٠٢٤).

وعلى المستوى الشهري، حققت التحويلات خلال شهر يونيو أعلى مستوى شهري سجلت تاريخياً بمعدل زيادة بلغ ٤٠,٧٪ على أساس سنوي لتصل إلى نحو ٣,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٥ مليار دولار خلال شهر يونيو ٢٠٢٤).

وقفزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٨٢,٧٪ في المائة على أساس سنوي في أول ٩ أشهر من ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ إلى نحو ٣٦,٥ مليار دولار، مقابل ١٤,٥ مليار دولار في الفترة نفسها قبل عام، كما سجلت إيرادات السياحة ارتفاعاً إلى ١٢,٥ مليار دولار في يوليو ٢٠٢٤ - مارس ٢٠٢٥ مقابل ١٠,٩ مليار دولار في الفترة نفسها قبل عام، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري.

وانخفض عجز المعاملات الجارية في مصر إلى ١٣,٢ مليار دولار في الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى

مكاسب عديدة يحققها الاقتصاد المصري، مع تزايد النظرة المتفائلة للاقتصاد المصري، يوماً بعد يوم مع الاقتراب من نهاية العام الحالي، وذلك بالنظر إلى الوضع قبل عام: فمن الحديث عن أزمة سداد الديون، وتفاقم أزمة الدولار، وتراجع معرض السلم والمنتجات، إلى مد أجل الديون، وتوافر العملة الأمريكية، وتوازن العرض والطلب في السوق.

وعاد الدولار ليسيطر على أحاديث معظم المصريين، خلال الفترة الحالية، لكن بصيغة: كم نزل الدولار اليوم؟ مقارنة بأسئلة كان يصعب الرد عليها قبل عام، كانت تدور حول تحرك الدولار نحو الجوهول، حتى تسعرت بعض الشركات منتجاتها على أسعار مبالغ فيها، خشية خروج تحركات العملة عن السيطرة.

وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي الحالي، ومقارنته بالعام الماضي، يلاحظ أن الفرق واضح بين النظرة التشاؤمية وقتها، والتفاؤلية حالياً، وهي عقيلة أن تستكمل رحلة تراجع الدولار أو بالأحرى صعود الجنيه، غير أن المستثمرين يترقبون وينتظرون أن تنعكس عليهم تلك الحالة التي بلغها الاقتصاد الكلي. ولطالما كانت آراء قادة السياسة النقدية في مصر، استهداف التضخم وليس سعر العملة، وهو ما نجحوا فيه بالفعل، بمساعدة العمليات الحسابية والمقارنة بسنة الأساس.

فقد تباطأ التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى ١٣,٩ في المائة خلال يوليو الماضي، من ١٤,٩ في المائة خلال يونيو ٢٠٢٥، ومن ٣٣,٢ في المائة خلال مارس ٢٠٢٤، إلى ١٣,٦ في المائة خلال مارس ٢٠٢٥.

وبلغ التضخم في مصر ذروته عند ٢٨ في المائة سبتمبر ٢٠٢٣، وفي مارس ٢٠٢٤، سمح البنك المركزي للسوق بتحديد سعر صرف الجنيه بعد اتفاق قرض موسع مع صندوق النقد الدولي بقيمة ١٨ مليارات دولار.

وساعد في صعود الجنيه المصري، تراجع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسية، بأكثر من ٩,٥ في المائة حتى الآن هذا العام. وبات اليورو أكبر المستفيدين، إذ صعد بنحو ١٣ في المائة هذا العام.

أعلى إيرادات دولارية

وسجلت الإيرادات الدولارية الشهرية في يوليو الماضي أعلى نسبة أعلى في تاريخها، بفضل قوة كبيرة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة إيرادات السياحة، وارتفاع الصادرات السلعية.

وأعلن رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، خلال المؤتمر الصحفي الأسبوعي، أن البلاد حققت عوائد دولارية بلغت نحو ٨,٥ مليار دولار في يوليو، تشمل تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهو أعلى رقم شهري تم تسجيله على الإطلاق.

وشهدت تحويلات المصريين في الخارج طفرة لافتة خلال الأشهر الماضية، مدفوعة بتحسن سعر الصرف الرسمي وتوسيع القنوات البنكية، ما أعاد تدفقات الأموال إلى المسارات الرسمية بعد سنوات من التراجع.

ووفق بيانات البنك المركزي المصري، بلغت التحويلات في يونيو نحو ٣,٦ مليار دولار، وهو أعلى مستوى شهري في تاريخها، بزيادة سنوية قدرها ٧,٢٪ مقارنة بـ ٣,٤ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٤.

وعلى مستوى الدولار في المائة ٢٠٢٤/٢٠٢٥، سجلت التحويلات نحو ٣٦,٥ مليار دولار، بارتفاع نسبتها ٦٦,٢٪ مقارنة بـ ٢١,٩ مليار دولار في ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

مدبولي أوضح أن انخفاض التحويلات كان مرتبطاً بازدياد سعر الصرف في الفترات السابقة، بينما عادت اليوم لتسجل مستويات قياسية، ما انعكس إيجاباً على عجز الميزان التجاري.

موسم سياحي قوي

قطاع السياحة شهد بدوره نمواً قوياً، حيث ارتفعت إيراداته خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة ٢٢٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٨ مليارات دولار، بحسب تصريحات وزير السياحة شريف فؤاد، وعدد السائحين الوافدين ارتفع بنحو الربع ليبلغ ٨,٧ مليون سائح في النصف الأول من ٢٠٢٥، مع ارتفاع بلوغ العدد ١٨ مليون سائح بنهاية العام، كما تجاوزت نسب إشغال الفنادق حاجز ٨٠٪ مدفوعة بانتعاش الموسم الصيفي وتحسن الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

نمو الصادرات وتراجع العجز التجاري

على صعيد التجارة الخارجية، تراجع العجز التجاري إلى ١٤,٢ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠٢٥، نتيجة ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة ٢٢٪ لتصل إلى ٢٤,٥ مليار دولار مقابل ٢٠,١ مليار دولار في الفترة نفسها من ٢٠٢٤. في المقابل، بلغت واردات ٣٨,٨ مليار دولار.

تحسن الجنيه المصري

في سوق الصرف، ارتفع الجنيه المصري بنحو

بنماسة حول العام الدراسي.. «أبوظبي الإسلامي» يطلق عرضاً حصرياً لعملائه حاملي البطاقات المغفأة



وفي تعليقه على إطلاق الحملة، قال محمد علي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـ «مصرف أبوظبي الإسلامي» - مصر «ADIB-Egypt»، «نحرص دائماً على دعم عملائنا من خلال حلول مصرفية مرنة تساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويأتي هذا

في إطار استراتيجية «مصرف أبوظبي الإسلامي» - مصر «ADIB-Egypt» التي تهدف إلى تقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، أعلن مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر «ADIB-Egypt» عن إطلاق عرض حصري على البطاقات المغفأة، تتبع الاستفادة من خطط تقسيط المصاريف الدراسية، مع «كاش بلاك» يصل إلى ١٠٠ في المئة الأول.

يأتي هذا العرض الحصري بالترزامن مع موسم العودة للمدارس والجامعات، بهدف تخفيف من الأعباء المالية على الأسر المصرية، من خلال توفير خطط تقسيط مرنة لمدة ستة أو اثني عشر شهراً بمعدل ربح مخفض ويحصل العملاء على:

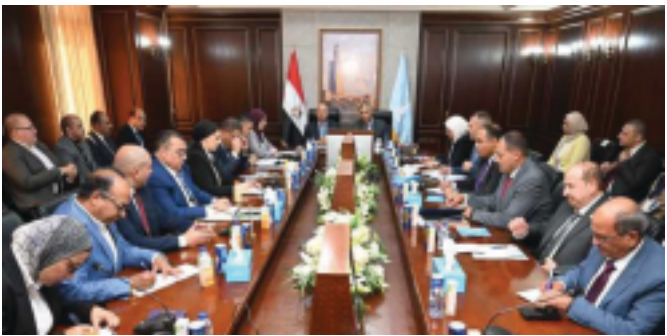
كاش بلاك يصل إلى ١٠٠٪ على القسط الأول عند اختيار خطة الـ ١٢ شهراً.

* كاش بلاك يصل إلى ٢٥٪ على القسط الأول عند اختيار خطة الـ ٦ أشهر.

العرض المخصص لتمويل المصروفات الدراسية في إطار استراتيجيتنا الهادفة إلى تقديم عروض مميزة لعملائنا، وتخفيف عبء هذه المصروفات عنهم، بما يعكس التزامنا بتقديم قيمة مضافة حقيقية لعملائنا».

ومن جانبه، عزم عمرو سئد، رئيس

مبادرة تنويلية جديدة لدعم وتشغيل المصانع المتعثرة



في التيسير علي المستثمرين، ولغى إلى أن سعر الأرض الصناعية يتم تسعيره طبقا لتكلفة الترفيق للأرض حيث تحدد وزارة المعادن أسعار الأراضي الصناعية كل عام مالي بناءً على التغيرات التي تطرأ على أسعار الترفيق. ووجه الوزير الهيئة العامة للتنمية الصناعية بطرح أي أراضي صناعية مرفقة وشاغرة في الطرح القادم المقرر يوم ١ سبتمبر المقبل عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، مؤكداً أنه لن يتم اعتماد أو ترخيص أي مصنع جديد داخل المناطق السكنية وأن وزارة الصناعة على استعداد لمساعدة المصانع الكائنة بمنطقة سكنية وترغب في الانتقال للعمل داخل منطقة صناعية مخططة.

وشهد الاجتماع استعراض الموقف الحالي لتخصيص وتشغيل الأراضي الصناعية بالمناطق الصناعية في المحافظة، إلى جانب مناقشة وضع الترفيق ونسب تنفيذها بهذه المناطق، وموقف تخصيص الوحدات الإنتاجية بالمجمعات، واستعراض المناطق الصناعية غير المخططة بالمنطقة سكنية وترغب في الانتقال للعمل داخل منطقة صناعية مخططة.

سيد الجارحي

خلال البعثة التجارية التي نظمها «تصديرى الصناعات الكيماوية»: غانا تدعو رجال الأعمال المصريين لإقتراح مشاريع مشتركة هادفة والتعاون مع نظرائهم في غانا لفتح قنوات توزيع جديدة



والاستفادة من كامل إمكانيات منظومة الاستثمار في غانا. وأشار إلى أنه من المتوقع أن ينمو قطاع التصنيع في غانا بشكل كبير، حيث يمثل فرصا للتعاون المشترك بين البلدين، ويدعو إلى الاستثمار والابتكار والتعاون، مضيفاً أن الشركات المصرية تتبخر بنخلة عالية المستوى في مجال التصنيع، بينما تمثل غانا سوقاً ديناميكية ومتنامية، فضلاً عن أنه يتيح الفرصة للوصول إلى منطقة غرب إفريقيا وما وراءها.

استعداد المستثمرين المصريين للمساهمة في تعزيز التعاون مع غانا وأكد اللواء جمال الحسن رئيس الوفد المصري المشارك في البعثة التجارية، استعداد رجال الأعمال والمستثمرين المصريين في قطاع الكيماويات والأسمدة، للمساهمة في تعزيز التعاون بين البلدين، مشيراً إلى أن مصر لديها من الإمكانيات والخبرات في هذا المجال، ما يخلق كثير من الفرص الاستثمارية الجيدة والتبادل التجاري لكلا البلدين، مبرهاً على أنه في تشرع هذه الزيارات مع تعاون حقيقي، ونجاح في فتح الأبواب لفتح صفقات تجارية تحقق المساهمة في سد النقص من احتياجات شعوب كلا البلدين، وكذا إزهار النشاط التجاري والصناعي بينهما.

وشدد محمد مجيد المرير التنفيذي للمجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة، على أهمية المنتدى ليس فقط لمناقشة موضوعات التجارة والاستثمار بين البلدين، وإنما أيضاً لبناء جسور من الثقة والصداقة والنمو المشترك.

لتكون منصة متكاملة لإعداد وتأهيل الكوادر الفنية المؤهلة لدعم الصناعة الوطنية



التشغيل والطانة الاستمئنية، ومناطق التخزين، كما تفقد الوزير معرضاً مصغراً لمنتجات الشركة، ومصنع برافيل الزهر المرز السانكتي، وخط إنتاج سبائك الفيروسيليكون مانغسيوم باعتبارها من المنتجات الاستراتيجية التي تسهم في تقليل فاتورة الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي. واطلع «الوزير»، خلال جولته، على المؤشرات المالية والإنتاجية للشركة، حيث بلغت مبيعاتها منذ إعادة تشغيلها في نوفمبر الماضي نحو ٨١٢ مليون جنيه، وهو ما يعكس عودة قوية للشركة على خريطة الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق المحلية والإقليمية، كما استمع إلى شرح تفصيلي حول إكسياتيات الشركة، حيث بلغ المساهة الإجمالية لصناع الحيزة ١٤٦ مليون متر مربع ومصنع المسبوكات عالية الجودة بالإسكندرية ٧٠ ألف متر، فيما تصل الطاقة الإنتاجية لمصنع لصنع الواسير إلى ٤٧ ألف طن سنوياً بنسبة مكون محلي تصل إلى ٧٠٪.

كشفت الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، عن الإعداد ل طرح مبادرة تمويلية جديدة لدعم وتشغيل المصانع المتعثرة وإعادة هيكلتها في ظل اهتمام الوزارة بهذا الملف، موضحاً أنه تم إطلاق مبادرات بالتعاون مع وزارة المالية والبنك المركزي لتمويل خطوط الإنتاج ورأس المال العامل خلال الفترة الماضية. وقال الوزير خلال لقاءه مع مستثمري محافظة الإسكندرية بحضور الفريق أحمد خالود، محافظ الإسكندرية وأحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، إن الوزارة خصصت أكثر من ١٦٨٨ قطعة أرض صناعية مرفقة بإجمالي مساحة ٤,٦ مليون متر مربع من خلال ٤ طروحات عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، لافتاً إلى أن المستثمر الذي تقدم بطلب تخصيص أرض صناعية عبر المنصة في أي طرح ولم يصبه الدور ولم يسحب رسوم تقديم الطلب سيكون له أولوية في التقدم على الطرح الذي يليه، مشيراً إلى أنه جاري استكمال نقل ولاية المناطق الصناعية للهيئة العامة للتنمية الصناعية باعتبارها الجهة الوحيدة المعنية بتخصيص وترخيص المنشآت الصناعية بما يسهم

أعلن صالح موطو، القائم بالأعمال للجمهورية التركية بالقاهرة، عن توقيع اتفاقية إنتاج طائرات بدون طيار ذات الإقلاع والهبوط العمودي (VTOL-UAV) بين الشركة التركية هافيلسان والهيئة العربية للتصنيع. وأكد عبر منشور على حسابه في منصة فيسبوك، أن عملية إنتاج الطائرات بدون طيار ستم بالتعاون بين شركة هافيلسان

ومصنع قابر المصري. ومن جهتها قالت الهيئة العربية للتصنيع المصرية، إن توقيع مذكرة التفاهم مع شركة هافيلسان التركية العالمية المتخصصة في الصناعات الدفاعية، جاء لتعميق التصنيع المحلي وتوطيد أحدث التكنولوجيات في مصانع الهيئة – دون أن تعلن عن تفاصيل المذكرة

خارطة جديدة لصناعة الغزل والنسيج في مصر المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تجتذب استثمارات تجاوزت نصف مليار دولار منذ يناير الماضي في الصناعة



توقيع يوقع عقد إنشاء مصنع تركي بالقنطرة غرب الأسبوع الماضي باستثمارات 35 مليون دولار ..

تعيد نهضة شركات الغزل والنسيج المصرية

الهيئة، الذي يبرهن على نجاح النهج الاستراتيجي للهيئة في تعزيز الصناعات التصديرية، وتعميق منظمة التصنيع المحلي، إلى جانب توطيد سلاسل الإمداد في قنطرة الغزل والنسيج، انطلاقاً من تصنيع المواد الخام، وصولاً لتصنيع مختلف أنواع الأقمشة والملابس الجاهزة لكبرى العلامات التجارية العالمية.

استثمارات جديدة وتوقع محمد عبد السلام، رئيس غرفة صناعة الملابس الجاهزة واتحاد الصناعات المصرية، أن يجذب القطاع استثمارات جديدة لا تقل عن مليار دولار حتى نهاية ٢٠٢٥، مشيراً إلى وجود طلب كبير من المستثمرين الصينيين والأتراك للعمل في مصر بسبب ارتفاع تكلفة الإنتاج وتضخم أجور العمالة في بلادهم، وقال عبد السلام إن تمكن المستثمرين من الحصول على الأراضي الصناعية المطلوبة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات خلال العام المقبل، مما سيحدث ما لا يقل عن مليار دولار، ويدفع صادرات الملابس الجاهزة لتصل إلى ٥ مليارات دولار، بنمو قد يتجاوز ٣٠٪.

فيما كشف يانغ هيرونغ، رئيس مجلس إدارة مجموعة "شينجاس القابضة" الصينية عن أن شركته تدرس إقامة مصنع للملابس والمنسوجات في مصر باستثمارات كبيرة. ويشير عبد الغني الإبايصرى، نائب رئيس غرفة صناعات النسيج بالاتحاد، إلى ارتفاع الطلب على الأراضي الصناعية لمشاريع الغزل والنسيج إلى الملايين، حيث تصل بعض طلبات المستثمرين إلى مساحات ١٠٠ ألف أو ١٥٠ ألف متر مربع للمصنع الواحد، مضيفاً أن المصانع الجديدة تملك طاقات إنتاجية تفوق بثلاثة إلى أربعة أضعاف المصانع القائمة.

وقال مجدي طلبة، رئيس شركة "تي اند سي (الملاييس الجاهزة" إن مصر تمتلك قدرات هائلة لإنتاج صادرات المنسوجات من ٤ مليارات دولار حالياً إلى ٤٠ مليار دولار سنوياً، مستفيدة من موقعها الجغرافي القريب من الأسواق ومميزاتها التنافسية في الوقت والتكلفة، لتتفوق على دول مثل بنغلاديش وفيتنام.

ويكشف أحمد عبد الجواد، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة "إيجيبيشيان كوتون

مصر وتركيا توقعان اتفاق لإنتاج طائرات مسيرة ذات إقلاع وهبوط عمودي

أعلن صالح موطو، القائم بالأعمال للجمهورية التركية بالقاهرة، عن توقيع اتفاقية إنتاج طائرات بدون طيار ذات الإقلاع والهبوط العمودي (VTOL-UAV) بين الشركة التركية هافيلسان والهيئة العربية للتصنيع. وأكد عبر منشور على حسابه في منصة فيسبوك، أن عملية إنتاج الطائرات بدون طيار ستم بالتعاون بين شركة هافيلسان

ومصنع قابر المصري. ومن جهتها قالت الهيئة العربية للتصنيع المصرية، إن توقيع مذكرة التفاهم مع شركة هافيلسان التركية العالمية المتخصصة في الصناعات الدفاعية، جاء لتعميق التصنيع المحلي وتوطيد أحدث التكنولوجيات في مصانع الهيئة – دون أن تعلن عن تفاصيل المذكرة

مصر وتركيا توقعان اتفاق لإنتاج طائرات مسيرة ذات إقلاع وهبوط عمودي

مغتربات جديدة تشدهما صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر وتعود إلى خارطة جديدة للصناعة الأهم في البلاد ، وتشهد هذه التغيرات دخول لاعبين جدد ، في مقدمتهم المنظمة الاقتصادية لقناة السويس التي اجتذبت، بحسب بيانات رصدتها تقارير إعلامية ، استثمارات تجاوزت نصف مليار دولار منذ يناير الماضي وبسط ترشحاتها بزيادتها إلى أكثر من مليار دولار بنهاية العام.

وأعلنت مصر مشرعاً قومياً بتكلفة ٨٠ مليار جنيه لتطوير قطاع الغزل والنسيج، في مسعى لتعزيز مكانتها عالمياً في الصناعة التي ادرجتها أيضا ضمن الصناعات ذات الأولوية لجذب الاستثمارات. وتشير البيانات إلى أن الاستثمارات البالغة ٥٧٦ مليون دولار ضخمت في نحو ٢٨ مشروعاً، استحوذت الشركات الصينية على أكثر من ٧٠٪ منها، إلى جانب استثمارات محلية وأخرى من تركيا وتايلاند، مستهدف تصدير ما يصل إلى كامل إنتاجها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية.

ويتميز قطاع الغزل والنسيج وفي مصر بتكامل جميع مكوناته من زراعة القطن وصولاً إلى المنتج النهائي، ما يجعله ضمن أكبر ١٠ مصدراً عالمياً، إضافة إلى أنه يوفر أكثر من ٢٠٪ من فرص العمل الصناعية. وواجه القطاع الصناعي خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة أزمة خائفة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقص الدولار، مما دفع حينها بإغلاق عدد كبير من المصانع التي تعمل في القطاعات الاستراتيجية – وهو ما دفع الحكومة لإطلاق حزمة مبادرات لدعم الشركات الصناعية لم لا يتم إغلاقها بعد.

ويشكل قطاع الغزل والنسيج نسبة ٢٢٪ من صادرات مصر، ونحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المرجح أن يشهد المزيد من الزخم خلال الفترة القادمة، بحسب هيثم فهمي، رئيس قسم البحوث بشركة "برايم" لتداول الأوراق المالية.

استثمارات تركية وخلال الأسبوع الماضي ، قام وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ، بمقر الهيئة بالعاصمة الإدارية، بتوقيع عقد إنشاء مشروع "نيل أرومي المحدودة" التركي لصناعة المنسوجات والملابس، بمنطقة القنطرة غرب الصناعية التابعة للهيئة، حيث تصل التكلفة الاستثمارية للمشروع إلى ٢٥ مليون دولار (تتعدل نحو مليار و ٧٥٠ مليون جنيه)، وتقدر مساحة المشروع الإجمالية بـ ٢٢ ألف ٢٠ متر مربع، فيما يتيح المشروع نحو ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة، ويستهدف المشروع تصدير ٩٠٪ من الإنتاج للخارج، وقام بتوقيع العقد – وإلى فاتح أوتوبرسو ، رئيس شركة نيل أرومي، بحضور عدد من القيادات التنفيذية للهيئة، وممثلي الشركة.

وعلى هامش مراسم توقيع العقد، أكد وليد جمال الدين، أن منطقة القنطرة غرب الصناعية التابعة للاقتصادية قناة السويس تعد مركزاً رئيسياً متكاملًا لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وإكسسواراتها حيث بلغ عدد العقود الفعلية الموقعة بها حتى الآن ٢٤ مشروعاً باستثمارات إجمالية بلغت ٨٥٩,٣ مليون دولار. فيما تصل المساحة الإجمالية لهذه المشروعات إلى ٢,١٨,٠٠٠ متر مربع، ويتوقع ما يزيد عن ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة، مشيراً إلى أن هذه المشروعات فرصة عمل مباشرة، مشيراً إلى أن هذه المشروعات ستستهدف تصدير الجانب الأكبر من إنتاجها للأسواق العالمية، في ضوء اتفاقيات التجارة الدولية FTAs، والموقع الفريد للهيئة: بموقعها حلقه الوصول بين مختلف قارات العالم، لافتاً إلى أن العمل الفعلي ليلعب التكامل بين المناطق الصناعية والموانئ التابعة

« أهلا مدارس ٢٠٢٥ » في محافظات الجمهورية خلال ساعات المعارض تتضمن أدوات مدرسية وشنط وأحذية ومنتجات جلدية وملابس الليونيفورم .. و طرح السلع الغذائية ضمن مبادرة خفض الأسعار ..



تحتل المعارض في المناسبات أهمية كبيرة للأسر المصرية، حيث تمكن من الحصول على المنتجات والسلع بأسعار مناسبة مقارنة بالأسواق الأخرى . ولذلك تحضر الحكومة مظلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية بقيادة الدكتور شريف فاروق وزير التموين على تنظيم وإطلاق معارض "أهلا مدارس بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية وكبرى الشركات المنتجة والمستوردة للمستلزمات المدرسية والأدوات المكتبية لطرح المنتجات بأسعار مناسبة لتخفيف العبء على أولياء الأمور .وانتهت وزارة التموين من كافة الاستعدادات الخاصة بمعرض أهلا مدارس ٢٠٢٥. حيث من المقرر افتتاح المعرض الرئيسي بارض المعارض بمدينة نصر اعتباراً من أول سبتمبر المقبل وتستمر المعارض على مستوى محافظات الجمهورية لمدة شهر.

وزارة التموين والتجارة الداخلية الداخلية على تنسيق دائم مع الاتحاد العام للغرف التجارية للعمل على انتشار معارض أهلا مدارس ٢٠٢٥ على مستوى محافظات الجمهورية . بهدف توفير المستلزمات والمنتجات بأسعار مخفضة في إطار العرض على تخفيف العبء على المواطنين تنفيذ توجيهات القيادة السياسية، حيث توفر كافة مستلزمات العام الدراسي الجديد من "أدوات مدرسية، شنط، أدوات ومنتجات جلدية، ملابس، مواد غذائية، خدمات البقالة" وغيرها من السلع التي تحتاجها الأسرة البقالة " وغيرها من السلع التي تحتاجها الأسرة المصرية لإنائها في مراحل التعليم المختلفة وبأسعار مخفضة نتيجة عدم تحميل العارضين أي تكاليف في مقابل طرح خصومات كبيرة على أسعار السلع حيث تضم المعارض كافة المستلزمات الخاصة بالمدارس من أحذية وقطاع وملابس والزي المدرسي لكافة المراحل التعليمية وأدوات مدرسية من كشافات وكراسيات وأقلام وكتب خارجية، بخلاف ما سيتم طرحه من السلع الغذائية والألبان واللحوم البلدية الطازجة والمجدة وغيرها من السلع التي

تتميز بمعارض " أهلا مدارس " بالعديد من المميزات ، منها توفير كافة مستلزمات العام الدراسي الجديد "أدوات مدرسية، شنط ، أحذية ومنتجات جلدية ، ملابس، مواد غذائية ، خدمات البقالة" وغيرها من السلع التي تحتاجها الأسرة المصرية لإنائها في مراحل التعليم المختلفة وبأسعار مخفضة نتيجة عدم تحميل العارضين أي تكاليف في مقابل طرح خصومات كبيرة على أسعار السلع حيث تضم المعارض كافة المستلزمات الخاصة بالمدارس من أحذية وقطاع وملابس والزي المدرسي لكافة المراحل التعليمية وأدوات مدرسية من كشافات وكراسيات وأقلام وكتب خارجية، بخلاف ما سيتم طرحه من السلع الغذائية والألبان واللحوم البلدية الطازجة والمجدة وغيرها من السلع التي

رضى عبدالله

الصادرات الهندسية تسجل مستويات تاريخية جديدة ٣,٧ مليار دولار خلال ٧ أشهر

كشف شريف الصياد، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية، أن صادرات القطاع وصلت تحقيق معدلات نمو تاريخية وغير مسبوقة خلال عام ٢٠٢٥، حيث سجلت نحو ٣,٧ مليار دولار حتى نهاية يوليو مقابل ٣,٢٢ مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي، بزيادة قدرها ١٥,٩٪. وقال الصياد إن صادرات يوليو وحدها بلغت ٥٢٢,٢ مليون دولار مقابل ٤٩٠,٧ مليون دولار في يوليو ٢٠٢٤، بارتفاع سنوي نسبته ٦,٦٪، وهو ما يعكس استمرار الطلب على المنتجات الهندسية المصرية في الأسواق الخارجية. وأوضح أن عددًا من القطاعات حققت قفزات لافتة في الصادرات خلال السبعة أشهر الأولى من العام، على رأسها الصناعات الكهربائية والإلكترونية التي ارتفعت بنسبة ٥٢,٤٪، ووسائل النقل بزيادة ٢٨,٦٪، إلى جانب الكابلات التي نمت بنسبة ١٥٪، والأجهزة المنزلية ١٢,٢٪، ومكونات السيارات ٧,١٪، والآلات والمعدات ١٣٪، فيما سجلت صادرات المعادن نمواً استثنائياً بنسبة تجاوزت ٢٨٪.

وأشار رئيس المجلس إلى أن هذا الأداء الإيجابي جاء نتيجة جهود متواصلة للتوسع في الأسواق الخارجية، حيث شهدت الصادرات الهندسية نمواً في أوروبا وخاصةً المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، الجر، والتشيك، بالإضافة إلى أسواق عربية مثل الإمارات والعراق والجزائر وليبنان والأردن والكويت وقطر وسوريا. كما برزت أسواق جديدة في آسيا مثل الصين واندونيسيا وإنديونيسيا، وفي أفريقيا مثل كينيا ونيجيريا وتانزانيا وكوت ديفوار وأفريقيا الوسطى، فضلاً عن السوق الأمريكية. وأكد الصياد أن المجلس يعمل على مواصلة هذه الطفرة من خلال التركيز على تعزيز تنافسية المنتجات المصرية، ورفع معدلات القيمة المضافة، إلى جانب التوسع في الاتفاقيات الثنائية وبرامج دعم الصادرات، لافتاً إلى أن هدف المجلس هو الحفاظ على النمو الحالي وقت أسواق جديدة بما يضمن وصول الصادرات الهندسية إلى مستويات غير مسبوقة خلال الفترة المقبلة.

اسلام عبدالفتاح

وزير التموين: تكثيف الرقابة على الأسواق والتصدي للفش التجاري بالتعاون مع الأجهزة الرقابية

عقد الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية اجتماعاً موسعاً ، متابعة جهود الوزارة في مواجهة حالات الغش التجاري وحماية حقوق المستهلكين، وذلك بالتنسيق مع كافة الجهات والأجهزة الرقابية المعنية، وذلك في إطار حرص الوزارة على إنفاذ الرقابة والسيطرة على الأسواق. حضر الاجتماع إبراهيم السجيني ورئيس جهاز حماية المستهلك، واللواء طارق شرابي مدير الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية، والمستشار أحمد جلال المستشار القانوني للوزير، ومساعده الجراحي مساعد الوزير للرقابة، وأحمد كمال مساعده الوزير والمتحدث الرسمي للوزارة.

ووجه وزير التموين، بضروة إطلاق حملات توعية موسعة لتعريف المواطنين بمخترهم وطرق الإبلاغ عن أي مخالفات أو سلع معيبة، مؤكداً أن رفع وعي المستهلك يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الغش التجاري، وأن التعاون بين الأجهزة الرقابية والجمهور يضمن أسواقاً مستقرة. وأكد الوزير أن الدول لا تتهاون مع أي محاولة للإضرار بحقوق المواطنين أو التلاعب بجودة وسلامة السلع، مشدداً على أن العمل يجري في إطار تكامل وتعاون مستمر بين جميع الجهات لضمان أسواق آمنة وعادلة.

وخلال الاجتماع، شدد وزير التموين على أن مواجهة الغش التجاري تأتي على رأس أولويات الوزارة لما يمثلته من خطورة على صحة وسلامة المواطنين، مؤكداً أن هناك تنسيقاً فعالاً بين جهاز حماية المستهلك ومباحث التموين والأجهزة الرقابية التابعة للوزارة لضمان ضبط الأسواق وردع المخالفين.

لمواجهة استغلال تجار الزي المدرسي "حماية المنافسة" يستأنف حملة "عرف حقت مع دخول المدارس"



استأنف جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية حملة "عرف حقت مع دخول المدارس" تزامناً مع بدء اقتراب العام الدراسي الجديد في ضوء توجيهات رئيس مجلس الوزراء، والتي تهدف إلى التوعية بالأحكام التنظيمية للمنافسة في سوق الزي المدرسي، من خلال بيان الحقوق الخاصة بأولياء الأمور والطلاب وتوضيح مسئوليات والتزامات المدارس ومنتجي وموردي الزي المدرسي مع إبراز الممارسات الاحتكارية التي يتعين تجنبها في هذا السوق الحيوي الذي يمثل قطاع عريض من المواطنين. وأوضح الجهاز ، في بيان له - أن الحملة تشمل نشر مجموعة من المنشورات عن حماية المستهلك الرسمي للجهاز على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى إرسال مجموعة من الرسائل التثيية بهدف التوعية بالسلع التي يمكن من المواطنين.

وأضاف الجهاز أنه يولي أهمية خاصة بخصوص شراء الزي المدرسي الذي أصبح يمثل عبئاً كبيراً على المواطنين المصري بشكل مباشر مما يجعل أولياء الأمور والطلاب عبءاً مالياً ما كانوا ليتصلحوا لو كان وجود منافسة حرة تمنح لهم تنوع وتعد مصادر الحصول على السلع وفقاً لجودتها وأسعارها دون الإضرار على أقتنائها من أماكن محددة، الأمر الذي يجد من حرية المنافسة، كما يضر بمصالح المنتجين والموردين العاملين بهذا السوق في التوسع و البقاء به الأمر الذي يضر بحجم هذه الصناعة والاستثمار فيها ويؤثر سلباً على الاقتصاد القومي.

وأوضح الجهاز أنه يشيد بالتعاون المتفر والبناء مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في إرساء مبادئ حرية المنافسة في قطاع التعليم بما يعود بالنفع على أولياء الأمور والطلاب.

وتجدر الإشارة إلى أن اتخاذ الجهاز الإجراءات القانونية قبل مجموعة من المدارس لثبوت قيامها بممارسات احتكارية في سوق توريد الزي المدرسي بالمخالفة لأحكام القانون وتنسيق على المواطنين في تقديم الشكاوى والبلغات، وطلب الاستفسارات قبل فعل الجهاز خذد الخط الساخن ١٥١٥٧.

ويجيب الجهاز باليسادة المواطنين ضرورة إخطاره في حالة وجود أية ممارسات احتكارية مخالفة لأحكام قانون حماية المنافسة بشأن الزي المدرسي أو الاتوات المدرسية للاتصال عبر: الخط الساخن: ١٥١٥٧ أو البريد الإلكتروني الخاص بشكاوى المنافسة: Complaints@cca.org.eg

